

Distr.  
GENERAL

TD/439  
23 April 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

### البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أكرا في إطار الدورة الثانية عشرة للأونكتاد،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> الذي يعترف فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ويحثوا المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان بغية مساعدتها في التغلب على معوقات الجغرافيا،

وإذ نشير إلى برنامج عمل ألماتي المتعلق بـ "تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية" وإعلان ألماتي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين<sup>(٢)</sup>،

وإذ نشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup> الذي أعيد فيه تأكيد الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وأكّدت فيه من جديد التزامات زعماء العالم بالتصدي على نحو عاجل لتلك التحديات عن طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي،

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٨.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦، و٢٤٢/٥٧، و٢٠١/٥٨، و٢٤٥/٥٩، و٢٠٨/٦٠، و٢١٢/٦١، و٢٠٤/٦٢ بشأن الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية، المعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أسونسيون،

وإذ تشير إلى إعلان أولانباتار، المعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في أولانباتار،

نعمد البيان التالي:

١- نسلّم بالتأثير الإنمائي الضار لتكاليف المعاملات المرتفعة التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية في السلع نتيجة لعزلتها وبُعدها الجغرافيين، والافتقار إلى منفذ بري إلى البحر، والإجراءات الجمركية الإضافية والمعرّقة في أحيان كثيرة، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية الأخرى المتصلة بعمليات النقل العابر؛

٢- نؤكد على الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن إتاحة الوصول إلى الأسواق للسلع الزراعية وغير الزراعية من المنتجات التي تم بصورة خاصة البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها البلدان المنتجة للقطن، ومنح معاملة خاصة وتمايزه لهذه البلدان بالنظر إلى موقعها الجغرافي غير المواتي الذي يضر بقدرتها التنافسية الدولية؛

٣- نشدّد على أهمية تدابير تيسير التجارة لنمو وزيادة التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية وتأثيرها الإيجابي على تنميتها الاقتصادية. وكما دعا إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ينبغي منح أولوية عالية للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة؛

٤- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى بدء تقديم المساعدة في سياق برنامج المعونة من أجل التجارة بأقصى سرعة ممكنة وبصرف النظر عن النتيجة النهائية لجولة المفاوضات الجارية. وينبغي أن تشمل مجالات الأولوية للمساعدة المقدمة في إطار المعونة من أجل التجارة بناء القدرات في مجال رسم السياسات التجارية؛ والمشاركة في المفاوضات التجارية؛ وتنفيذ الاتفاقات الدولية؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية؛ وتطوير الهياكل الأساسية للنقل ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بمنتجات التصدير التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٥- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى أن تأخذ في حسابها الاحتياجات والمشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية في عملية المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

٦- نلاحظ المساهمة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات الإنتاجية والقطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، لتمكين هذه البلدان من تحسين الاستفادة من الفرص التجارية، وندعو الأونكتاد إلى توجيه اهتمام خاص إلى احتياجاتها في عمله التحليلي وأنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية لجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك إدراج جميع البلدان النامية غير الساحلية في استعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد، وأدلة الاستثمار والكتب الزرقاء الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الأونكتاد؛

٧- ندعو إلى تنفيذ برنامج عمل المآتي تنفيذاً كاملاً وفعالاً على المستويات الدولي والإقليمي والوطني، ونرحب باستعراض منتصف المدة المقبل لتنفيذ برنامج عمل المآتي، المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، باعتباره فرصة للتقييم والتركيز على الخطوات المقبلة؛

٨- ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية والهيئات الدولية الأخرى، وبصورة خاصة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الجمركية العالمية، كل منها في إطار ولايته، إلى تعزيز عملها من أجل تنفيذ برنامج عمل المآتي؛

٩- ندعو إلى التنفيذ الناجح لإعلان أولانباتار الذي اعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ونطلب إلى الأمين العام للأونكتاد، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، المساعدة في إنشاء مركز فكري دولي يساهم في معالجة التحديات التي تعترض طريق البلدان النامية غير الساحلية واندماجها في النظام التجاري الدولي؛

١٠- نطلب إلى الأمين العام للأونكتاد، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تنظيم اجتماع لوزراء التجارة فيها في عام ٢٠٠٩؛

١١- نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز مكتب الممثل السامي؛

١٢- ندعو الأمين العام للأونكتاد إلى تعزيز قدرته المؤسسية والتنفيذية للتصدي للتحديات الإنمائية المعقدة والعسيرة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ وغيره من القرارات ذات الصلة؛

١٣- نحث الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، على أن تقوم، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بزيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة والتغلب على معوقات الجغرافيا، بغية مساعدتها في المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعددة الأطراف؛

١٤- نعرب عن تقديرنا الخالص للجهود المستمرة التي بذلتها باراغواي، بوصفها منسقة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف، بالتنسيق الوثيق مع مالي، بوصفها رئيسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في نيويورك، في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية.

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكرا، غانا